خدمات التأكيد و دورها في تطبيق متطلبات (IFRS9) من حيث قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

(بالتطبيق في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

م.هوشيار عبدالله حويز

قسم المحاسبة/ كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة صلاح الدين/ أربيل/إقليم كوردستان/ العراق

Hoshyar.dzayee@su.edu.krd

أ.م.د. علاء جاسم سلمان

قسم المحاسبة / كلية الرافدين الجامعة

Alaa@ruc.edu.iq

الملخص:

نظراً للأهمية التي تمتاز بها خدمات التأكيد في تزويد الإدارة والأطراف المستفيدة في المصارف العراقية بالمعلومات اللازمة للعمل على الحد من المخاطر الائتمانية ، والذي سيكون له انعكاسات ايجابية على الأداء المصرفي بصورة عامة من أجل تعزيز دقة المعلومات المستخدمة والمساهمة في توعية المصارف العراقية حول كيفية الإستفادة من خدمات التأكيد ولتمثل رافداً مهماً لتحسين سير عمل المصارف العراقية .

وبناءً على ما سبق فقد هدف البحث إلى عرض ومناقشة مفهوم وخصائص خدمات التأكيد وآليات إعداد تقرير الممارس (المقدم لخدمات التأكيد)، وكذلك التعرُّف على مخاطر الائتمان المصرفي من حيث الأنواع ومؤشِّرات قياسها وسبل الحد منها، وأيضا بيان العلاقة بين خدمات التأكيد وسبل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وفق المعايير ذات الصلة، ومن ثم قياس وتحليل مستوى تطبيق المصارف (عينة البحث) لمتطلبات المعيار (IFRS 9) المتعلِّقة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك قياس تأثير تطبيق متطلبات (IFRS 9) من حيث قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على تصميم و تنفيذ الممارس (المقدم لخدمة التأكيد)؟ و تقريره النهائي.

الكلمات المفتاحية: (تطبيق متطلبات (IFRS9)، الخسائر الائتمانية، الأوراق المالية).

Assurance services and their role in applying the requirements of (IFRS9) in terms of measuring expected credit losses

(Applied in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange)

Dr. Alaa Jassem Salman

Accounting Department / Al-Rafidain University College
M. Hoshyar Abdullah Haweiz
Accounting Department/ College of Administration and Economics/
Salahaddin University/ Erbil/ Kurdistan Region/ Iraq

Abstracts:
Given the importance of assurance services in providing management and the beneficiaries in Iraqi banks with the information necessary to work on reducing credit risks, which will have positive repercussions on banking performance in general in order to enhance the accuracy of the information used and contribute to raising the awareness of Iraqi banks about how to benefit from the services of Emphasis on and to represent an important tributary to improve the functioning of Iraqi banks.

Based on the foregoing, the research aimed to present and discuss the concept and characteristics of assurance services and the mechanisms for preparing the practitioner's report (provider of assurance services), as well as identifying bank credit risks in terms of types, indicators of their measurement and ways to reduce them, as well as showing the relationship between assurance services and ways to reduce credit risks. The bank according to the relevant standards, and then measuring and analyzing the level of banks' application (the research sample) to the requirements of IFRS 9 related to the measurement of expected credit losses, as well as measuring the impact of applying the requirements of (IFRS 9) in terms of measuring expected credit losses on the practitioner's design and implementation (service provider)? And his final report.

Keywords: (implementation of the requirements of (IFRS9), credit losses, securities).

المقدمة:

لقد دأبت المنظمات المهنية الرقابية الى تلافي أوجه القصور والقيام بدور جوهري في الحياة الاقتصادية لمختلف المجتمعات وتحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية كافة ، لاسيما بعد التطور الكبير في المجال التكنولوجي والتوسع الهائل للوحدات الاقتصادية واتساع حجم الكتل النقدية المتداولة، فضلاً عن الأزمات المالية المتكررة والتي غالباً ما تتصف بالقصور في الجانب الرقابي والتدقيقي وعدم الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة والتشريعات الصادرة من الجهات المهنية، ولذلك فأن مهنة مراقب الحسابات لم تعّد قاصرة على نوع محدد من الخدمات كما في السابق وإنما تنوعت وأصبحت باقة تحتوي على كم كبير من الخدمات سميت بخدمات التأكيد والتي تمثل مرحلة مهمة في مهنة مراقبة الحسابات، والتي بموجبها تحول مراقب الحسابات من دوره التقليدي في فحص أو تدقيق معلومات أو قوائم مالية معدة مسبقاً ذات صيغة مالية محددة الى أن يقوم بمنح شهادة التأكيد في إعداد هذه المعلومات أو القوائم المالية وحتى غير المالية، وبالنظر للأهمية التي توليها المنظمات المهنية المتخصصة فقد أصدرت مجموعة من المعايير الخاصة لهذه الخدمات وذلك لترشيد التطبيق العملي لها. ونظراً إلى دور إدارة مخاطر الائتمان وما تمثله من أهمية كبيرة لقائمة المركز المالي في المصارف لاسيما بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي، حيث سعت المصارف عند منح الائتمان على عوامل الضمان والربحية والسيولة ونتيجة التنوع والتجدد المستمر في النشاط المصرفي واستجابة لمتطلبات الجهات الإشرافية والرقابية جاءت ضرورة تخطيط منح الائتمان لتحليل وتقدير مخاطر الائتمان المصرفي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا سيما المعيار (IFRS9) .

المبحث الاول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

إن أهم التحديات التي تواجه عمل المصارف هي الصعوبات التي تواجهها في ادارة المخاطر الائتمانية الناتجة عن التخلف في السداد مما يؤدي الى التعثر المالي، ولقد شكلت خدمات التأكيد التي تقدمها شركات ومكاتب مراقبة الحسابات كنتيجة لتلك العوامل بمختلف دول العالم، ولذلك فأن مشكلة البحث هي (ما مدى فاعلية خدمات التأكيد في مساعدة المصارف لتكوين النسب الملائمة من المخصصات الائتمانية).

ثانيا: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في طبيعة الدور الذي تلعبه خدمات التأكيد في تزويد الإدارة والأطراف المستفيدة في المصارف العراقية بالمعلومات اللازمة للعمل على الحد من المخاطر الائتمانية ، وبالتالي يكتسب هذا البحث أهميته كونه من البحوث القليلة على حد علم الباحثان الذي يتناول الجوانب المهمة المتعلقة بالإطار المفاهيمي لخدمات التأكيد وإعداد تقرير التأكيد والتي تؤثر بشكل كبير على سير عمل أحد أهم اقسام المصارف والمتمثلة بإدارة المخصصات الائتمانية.

ثالثا: هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف والتي يمكن بيانها بحسب الآتي:

١. عرض ومناقشة مفهوم وخصائص خدمات التأكيد وآليات إعداد تقرير الممارس (المقدم لخدمات التأكيد) .
٢. التعرف على مخاطر الائتمان المصرفي من حيث الأنواع ومؤشرات قياسها وسبل الحد منها.
٣. قياس وتحليل مستوى تطبيق المصارف (عينة البحث) لمتطلبات المعيار (IFRS9) المتعلقة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة .

رابعاً: فرضية البحث

يفترض هذا البحث أن خدمات التأكيد لها دورٌ مهمٌ في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف (عينة البحث) وذلك عن طريق نوع المهام والخدمات التي يتم تقديمها

وانسجاماً مع مشكلة البحث وأهدافه في معرفة اثر خدمات التأكيد للحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية , وقد تمت صياغة الفرضيات كالآتي:

١. تساهم خدمات التأكيد في إعطاء صورة واضحة للمصارف العراقية عن المخاطر الائتمانية المستقبلية التي سوف تتعرض لها .

٢. تساعد خدمات التأكيد المصارف العراقية على تكوين النسب الملائمة من المخصصات الائتمانية .

خامساُ : مجتمع وعينة البحث

- يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية العاملة في البيئة المحلية.
- تتمثل عينة البحث بكلاً من مصرف (**عبر العراق للأستثمار وسومر التجاري والمنصور للاستثمار والشرق الاوسط العراقي للاستثمار**) ، والتي وفرت للبحث معلومات عن حقيقة ما يطبق من انشطة لإدارة المخاطر الائتمانية .

أما ما يتعلق بأسباب اختيار العينة البحثية وهل العينة تمثل مجتمع البحث , فقد كان الاختيار بناء على سببين , الأول الحد الأدنى من المعرفة لمتطلبات إعداد تقرير التأكيد , والسبب الثاني هو الموافقة على تقديم المعلومات عن مدى الالتزام بمتطلبات معيار الابلاغ المالي ٩ وتعليمات البنك المركزي ومتطلبات لجنة بازل III

سادساً: الحدود المكانية والزمانية

أولا الحدود المكانية : تمثلت الحدود المكانية بعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق وهي:

١. مصرف عبر العراق للأستثمار .
٢. مصرف سومر التجاري.
٣. مصرف المنصور للاستثمار.
٤. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

ثانياُ الحدود الزمانية: القوائم المالية وبيانات الائتمان المصرفي للمصارف التجارية عينة البحث لسنة ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠.

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولاً : الاطار المفاهيمي لخدمات التأكيد

لقد مرت مهنة مراقب الحسابات بتغييرات عديدة ، وذلك تبعاً لزيادة الطلب والأزمات المالية العالمية والتطور التكنولوجي للمعلومات وزيادة المخاطر جراء المحاسبة الابداعية، كل هذه العوامل دفعت بمهنة مراقب الحسابات إلى محاولة الجمع بين هذه الخدمات من أجل الاستمرار، ومن هنا دخل مصطلح التدقيق ضمن مصطلح آخر أعم وأشمل يسمى خدمات التأكيد المهني (الصحن وآخرون، ٢٠٠٧ : ١٠). وهناك وجهات نظر متباينة حول خدمات التأكيد من قبل الباحثين والمنظرين ويمكن إيجازها بالجدول الآتي:

جدول (١)

وجهات نظر بعض الباحثين لخدمات التأكيد

ت	الباحثين	وجهات النظر
١	(Adams & Evans, 2004: 63) (Cooper ،Deegan ؛2004: 102) (O'Dwyer & Owen, 2005: 39) (Shelly, 2006: 69) (Simnett et al, 2009: 122) (Weber, 2014: 40)	توفير المصداقية والشفافية للمعلومات المقدمة إلى أصحاب المصلحة
٢	(Simnett et al, 2009: 72) (Hodge et al, 2009: 90)	العمل كآلية لزيادة ثقة أصحاب المصلحة ليس فقط في جودة المعلومات ولكن أيضًا في التزام الشركة .
٣	& Moroney, 2012: 55)	تقليل عدم تناسق المعلومات وعدم اليقين

	(Windsor	عندما تكون المعلومات مشكوكًا فيها أو يصعب مصداقيته .
٤	(Wong & Millington, 2014: 120)	العمل كأداة لمراقبة المديرين التنفيذيين حيث أنها تساعد مجلس الإدارة على عملية ضبط الأداء .

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر أعلاه

وقد أولت المنظمات المهنية المتخصصة والكتاب والباحثون اهتماماً واضحا بخدمات التأكيد، وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بخدمات التأكيد وذلك لبيان المقصود منها وما اشتملت عليه لتحديد طبيعة وماهية خدمات التأكيد , حيث عرفت لجنة ممارسات التدقيق الدولية International Auditing Practice Committee (IAPC) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) خدمات التأكيد على أنها: "خدمات مهنية تهدُف إلى خدمة أغراض متخذي القرارات المختلفة وتقوم بتحسين الثقة في المعلومات وفقًا لمقاييس معينة" (IFAC, 2008: 975) . وقد عرفت اللجنة الخاصة بخدمات التأكيد Special Committee On Assurance Services (SCAS) ، والتابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أنها "خدمات مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين جودة المعلومات ومحتواها لخدمة أغراض متخذي القرارات المختلفة" (AICPA, 2010:35) , نلاحظ من التعريفين اعلاه ان التركيز كان حول تحسين جودة المعلومات ومحتواها ومستوى الثقة فيها .

وعرف (pany) خدمات التأكيد بانها "خدمات يقوم بها محاسب عام معتمد، ويستخدم اسم خدمات التأكيد لوصف مجموعة واسعة من خدمات تحسين المعلومات والتي يتم تصميمها لتعزيز درجة الثقة في المعلومات، ويجب أن يكون المحاسب "مستقلاً" لأداء هذه الخدمات وبشكل عام تتكون خدمات التأكيد من نوعين: تلك التي تزيد من موثوقية المعلومات وتلك التي تتضمن وضع المعلومات في شكل أو سياق يسهل اتخاذ القرار (pany, 2016: 18) .

أما مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) فقد أكد على ان خدمات التأكيد تمثل " العملية التي يعبر عنها مراقب الحسابات عن استنتاج مصمم لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الطرف المسؤول عن نتيجة تقييم أو قياس الموضوع على اساس المقاييس مع مراعاة أن نتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنتج من تطبيق المقاييس على الموضوع (IFAC, 2017: 74).

وعرف (Arens) خدمة التأكيد، بأنها "خدمات مهنية مستقلة تعمل على تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرار. ان مزود هذه الخدمة مستقل ويُنظر إليه على أنه غير متحيز فيما يتعلق بالمعلومات التي تم فحصها ويسعى الأفراد المسؤولون عن اتخاذ قرارات العمل إلى خدمات التأكيد للمساعدة في تحسين موثوقية وأهمية المعلومات المستخدمة كأساس لقراراتهم ويمكن القيام بخدمات التأكيد بواسطة محاسبين قانونيين أو بواسطة مجموعة متنوعة من المهنيين الآخرين" (Arens, 2018: 133)

وعلى ضوء ما سبق من تعريفات **يرى الباحثان أن خدمات التأكيد، تمثل خدمات مهنية يقوم بها محاسب قانوني ذو تأهيل علمي وعملي كافيين، يتمتع بالاستقلالية وليس له أي تبعية للوحدة الاقتصادية، وتقدم هذه الخدمات المعلومات لمتخذي القرارات وتعمل على تطوير وتحسين جودة ومحتوى المعلومات المقدمة لهم، والتي من شأنها أن تلعب دوراً مهماً في منح الثقة لذوى العلاقة بالوحدة الاقتصادية من المساهمين والعملاء والمستثمرين والمتعاملين في سوق الأسهم، والجهات الأخرى ذات الصلة.**

ثانيا: مفهوم المخاطر الائتمانية

باعتبار المصارف من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف والناتجة عن المعاملات المصرفية مع العملاء والوحدات والتي تصنف على أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للمصرف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم بها أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب

القضاء عليها . ويمكن القول ان الائتمان (**Credit**) يمثل مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ويتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على مقدار من المال وغالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل (احمد ,٢٠٠٨ : ١٢٣) . ويعرف الائتمان المصرفي على انه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) يتمكن عن طريقها المدين في الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد(الجزائري ,٢٠٠٨ :٦٩) . في حين يرى أخرون أنه سماح المنشأة لزبائنها بتسديد قيمة السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها او بتقديمها بعد مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تعقب استلامهم للسلع او استفادتهم من الخدمات (النعيمي واخرون ,٢٠٠٩ :٢٩٣) وإن كلمة الائتمان مأخوذة من الأمان فالمصرف عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يأتمنه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده (الزوام ,٢٠٠٩ : ٥), ويعرف على أنه منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين بانتهائها دفع الدين (الاشقر ,٢٠٠٩ : ١٨) .

ويرى الباحثان أن الائتمان المصرفي عبارة عن منح قرض أو تقديم تسهيل لزبون أو وحدة اقتصادية مقابل تسديده في المستقبل فضلا عن الفوائد المترتبة عليه.

إن من الأهمية الاعتراف بأن أي عملية ائتمان يقوم بها المصرف تكتنفها مخاطر معينة تتفاوت درجتها تبعاً لكل عملية ومن ثم يجب على المصرف المانح للائتمان أن يحاول بكل ما بوسعه لمنع حدوث هذه المخاطر وذلك لأنها تؤدي إلى عدم تحقيق العائد الذي يرجوه من عملية منح الائتمان، بل قد تقود إلى خسارة المصرف للأموال المقدمة كائتمان أيضاً . ويرى (الحنفي ، ٢٠٠٧: ٣٢٤) بأن المخاطر الائتمانية **Credit Risk** هي تلك المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معاً سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية أم القروض وفقاً للاتفاقيات والعقود المبرمة . ويرى آخرون بأنها احتمال عدم إلتزام المقترض

بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه (الحسيني و الدوري :129:2010). وتعرف بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدره الزبون على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة ويرتبط هذا النوع بجوده الاصول واحتمالات العجز عن السداد. وهنالك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الاصول بسبب ان المعلومات المتاحة والمنشورة نادرة ومحدودة, وكلما استحوذ البنك على احد الاصول المربحة فان ذلك يقلل مخاطرة عدم السداد أو التعثر المصرفي (كمال، ٢٠١٣: ٢). ويرى (Weston & Brigham :2018:28) أن المخاطر الائتمانية تمثل ذلك النوع من المخاطر التي تنص على أن قيمة القرض وعلى وفق دفعات الدين ستتناقص بسبب التغير الحاصل في قدرة المقترض المالية على تسديد الدفعات، سواء كان ذلك التغير هو إعسار فعلي أو أنه تغير من احتمالية إعسار المقترض، ويقصد بالإعسار (**Insolvency**)عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في وقت السداد . وعرفها البعض بأنها عدم تسديد المقترض لالتزاماته أو تأجيل التسديد وبما لا يتفق مع شروط القرض (ECON, 2019: 22). أما (Hempel:2019:68) فيعرف المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة عدم تسديد الفوائد أو اصل المبالغ أو كلاهما للأوراق المالية والقروض في الوقت المحدد .

وخلال ما سبق **يرى الباحثان** أن مخاطر الائتمان **Credit Risk** هي عدم إلتزام المقترض بتسديد المستحقات التي عليه في مواعيدها المحددة وبالتالي مواجهة الوحدة الاقتصادية لدرجة احتمالية تعثر المقترض في السداد .

ومن بين أهم العوامل المؤثرة في هذه المخاطر:- (بدران , ٢٠٠٥ : ٦٦)

١. توفر الضمانات بما في ذلك هامش الضمانة الذي يجعل قيمتها تفوق قيمة القرض.
٢. التنويع حسب شرائح القروض و كذلك قطاعياً و جغرافياً باعتبار أن التنويع يحمي المصرف من تكدس المخاطر .

٣. وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقق المخاطر الائتمانية فمنها عوامل خارجة عن نطاق المؤسسة مثل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية للبلد، أو عوامل داخلية مثل ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم تحقق التدريب الكافي أو عدم وجود سياسات ائتمانية رشيدة . وهناك عوامل خاصة بالزبون كاستخدام القرض لغايات غير المعلن عنها عند منح الائتمان أو وجود إدارة فاشلة للمشروع .

٤. ويرى (Koch & MacDonald, 2016: 75) أن مخاطر الائتمان ترتبط مع نوعية الأصول الفردية واحتمال التخلف عن السداد. وإن من الصعب للغاية تقييم جودة الأصول الفردية بسبب محدودية المعلومات المنشورة .

هناك وسائل عدة يمكن استخدامها لمواجهة المخاطرة الائتمانية والتقليل من آثارها إذ يمكن للمصرف (الوحدة الاقتصادية) أن يعتمد إحدى السياستين لمواجهة المخاطر وهي :-(Sarkar:2016 :254-255)

١. مدخل تدنيه المخاطر **Minimal Risk Approach**

٢. مدخل تسعير المخاطر **Risk Pricing Approach**

حيث تعتمد السياسة الاولى على تقسيم القروض على مجموعتين الأولى تضم القروض التي لا يوجد شك في استعادتها من المقترضين وتحقيق عائد جيد , فيما تضم الثانية القروض التي يشك في استعادتها ويقوم المصرف برفض الثانية وقبول الأولى. .

أما السياسة الثانية، فهي سياسة متطورة عن الأولى وأكثر حداثة فهي تقوم على الربط بين أسعار القروض ومخاطرها اذ ترتفع الأسعار بارتفاع المخاطر وتنخفض بانخفاضها.

وترجع أهمية هذه المخاطرة إلى أنها الأساس في تقدير أسعار الفائدة على القروض، إذ من المتوقع أن تتفاوت أسعار الفائدة على القروض بحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء قرار الإقراض وهذا ما يسمى بالتوازن بين العائد والمخاطرة .

وكذلك يمكن للمصرف أن يقلل آثار المخاطرة الائتمانية عن طريق انتهاج سياسة اقراضية متحفظة غير ان ذلك يؤدي بالمقابل الى عدم تقديم بعض القروض المربحة ومن الصعب تقدير المخاطرة الائتمانية من دون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض (KPMG, 2014: 74) . وستكون المخاطر الائتمانية اعلى اذا ما زادت قيمة القروض متوسطة النوعية ولكن العوائد ستكون اعلى ايضاً , وبذلك تتجه العوائد الى ان تكون اقل إذ ما أختار المصرف تخفيض المخاطر الائتمانية من خلال الاحتفاظ بنسبة أصغر من أُصوله في صنف القروض متوسطة النوعية (Hempel:2019:68). ويمكن للمصرف أيضا أن يحمي نفسه من الخسائر الخاصة بالقروض عن طريق جمع وتحليل المعلومات الائتمانية للمقترض وعن طريق التنويع الجيد فتنويع القروض بحسب شرائحها قطاعياً وجغرافياً يحمي المصرف من تكدس المخاطرة (Risk Congestion) (Deloitte, 2016: 9).

ثالثا: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو الآتي :

١. بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية .
٢. بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني .
٣. مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :
   أ- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع .
   ب- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي .

ج- نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة .

د- بيان عن التركزات التي تصل إلى ٢٥ % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة .

هـ- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد ١٠ % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى) .

و- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.

ز- نسبة التسهيلات غير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية .

ح- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية .

ط- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض .

ي- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض .

٤. بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة .

٥. تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون غير المنتظمة .

وفيما يلي شكل يبين أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية :

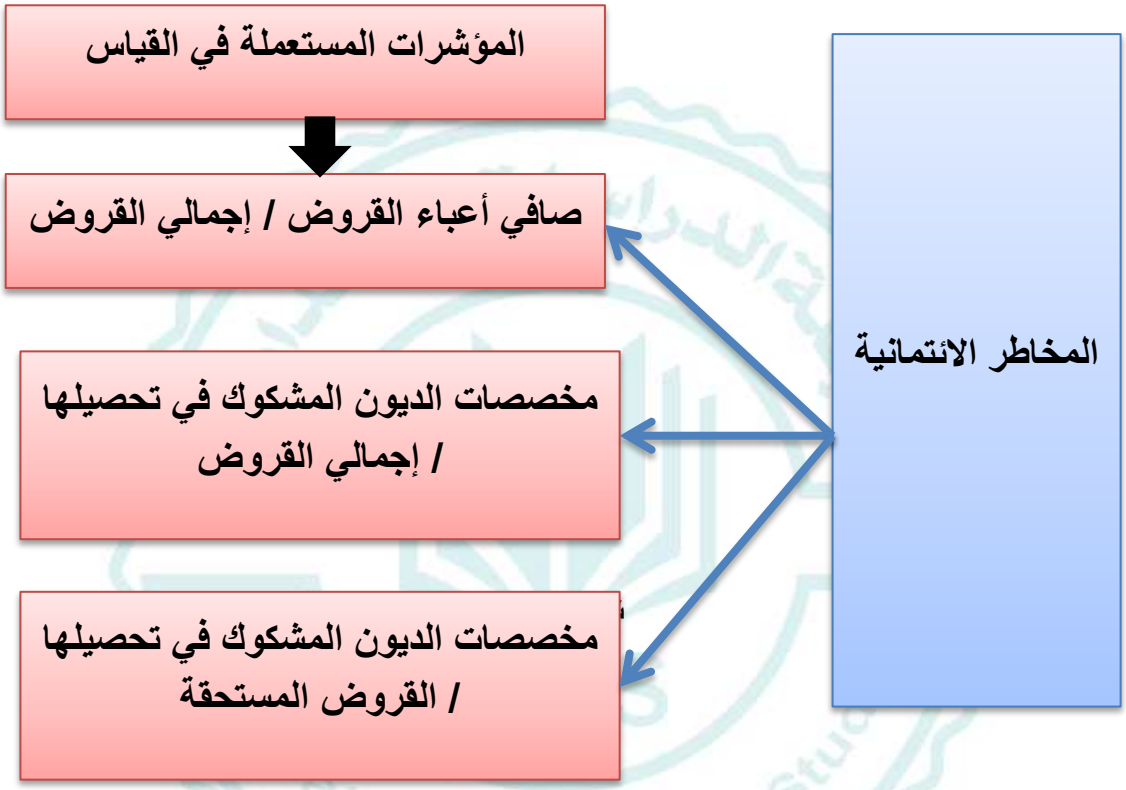

مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

المصدر : من إعداد الباحثان

المبحث الثالث: فحص التدقيق لمخاطر الائتمان على وفق المعيار (IFRS9) للمصارف عينة البحث

لغرض التعرف على مدى تطبيق متطلبات IFRS 9 من حيث قياس الخسائر الائتمانية في المصارف عينة البحث, فقد تم تصميم قائمة فحص لمخاطر الائتمان

لمعرفة مستوى تطبيق متطلبات المعيار عن طريق اسئلة تم توجيهها بشكل مباشر للإدارات التنفيذية ، وأقسام إدارة مخاطر الائتمان، والأقسام القانونية، واقسام التدقيق الداخلي في المصارف (عينة البحث), وقد تضمنت قائمة الفحص ثلاثة عشر سؤالاً تم بواسطتها قياس وتحليل مدى تطبيق متطلبات المعيار المتعلقة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل مصرف من المصارف (عينة البحث)

جدول (١)

قائمة فحص مخاطر الائتمان وفق متطلبات **IFRS9** للمصارف (عينة البحث)

المتطلبات على وفق IFRS 9	الفترة المالية	عبر العراق			سومر التجاري			المنصور للاستثمار			الشرق الاوسط العراقي للاستثمار		
		مطبق	**مطبق بشكل جزئي**	**غير مطبق**	**مطبق**	**مطبق بشكل جزئي**	**غير مطبق**	**مطبق**	**مطبق بشكل جزئي**	**غير مطبق**	**مطبق**	**مطبق بشكل جزئي**	**غير مطبق**
١ وجود مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS9 وبحسب الخسارة الائتمانية المتوقعة واحتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.	٢٠١٨			√		√		√				√	
	٢٠١٩			√	√			√				√	
	٢٠٢٠		√		√			√			√		
٢. الافصاح عن اية تركيزات هامة عن الخسائر المحتملة في الائتمان	٢٠١٨			√	√			√			√		
	٢٠١٩			√	√			√			√		
	٢٠٢٠	√			√			√			√		
٣. التحقق من الافصاح عن الأصول المرهونة كضمان لأن المبالغ وقيمها سوف تقدم مؤشراً هاما لمدى سلامة مركزه المالي.	٢٠١٨			√			√			√			√
	٢٠١٩			√			√			√			√
	٢٠٢٠			√			√			√			√
٤. تقييم جميع ادوات الدين	٢٠١٨			√			√			√			√

المصنفة على انها موجودات مالية بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .	٢٠١٩			√			√			√		√
	٢٠٢٠			√			√			√		√
٥.متابعة التقارير الدورية والسنوية من قبل فروع المصرف عن حالة كل مؤتمن ومبالغ تسديداته وتصنيفهم	٢٠١٨		√			√			√		√	
	٢٠١٩		√			√			√		√	
	٢٠٢٠	√			√				√			√
٦. اظهار تغيرات القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر , في الدخل الشامل الأخر و بنود حقوق الملكية	٢٠١٨	√			√			√			√	
	٢٠١٩	√			√			√			√	
	٢٠٢٠	√			√			√			√	
٧. ادراج جميع الاصول المالية والتي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق درجة المخاطرة الائتمانية التي يحملها الاصل المالي	٢٠١٨			√			√			√		√
	٢٠١٩			√			√			√		√
	٢٠٢٠			√	√					√		√
٨. احتساب الخسائر الائتمانية لمدة ١٢ شهراً في تاريخ اعداد التقرير للأصول المالية التي تقع ضمن المرحلة الاولى من التصنيف الائتماني .	٢٠١٨			√			√			√		√
	٢٠١٩			√			√			√		√
	٢٠٢٠			√	√					√		√
٩. احتساب الخسائر الائتمانية لكامل العمر في تاريخ اعداد التقرير للأصول و التي تقع ضمن المرحلة الثانية من التصنيف الائتماني	٢٠١٨			√			√			√		√
	٢٠١٩			√			√			√		√
	٢٠٢٠			√	√					√		√
١٠. احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل	٢٠١٨			√			√			√		√
	٢٠١٩			√			√			√		√

العمر في تاريخ اعداد التقرير المالي للأصول المالية والتي تقع ضمن المرحلة الثالثة كونها اصبحت متعثرة – غير منتظمة	٢٠٢٠			√	√				√			√
١١.الاعتراف بخسائر الائتمان ضمن قائمة الارباح والخسائر او مكاسب استعادة الخسائر والذي يتطلب تعديل لمخصص الخسارة	٢٠١٨			√			√		√			√
	٢٠١٩			√			√		√			√
	٢٠٢٠			√			√		√			√
١٢. اعتماد طريقة احتمالية التعثر في قياس خسائر الائتمان المتوقعة والتي تقوم على عنصري احتمالية التعثر و نسبة الخسارة عند التعثر (بما في ذلك الضمانات المستخدمة)	٢٠١٨			√			√		√			√
	٢٠١٩			√			√		√			√
	٢٠٢٠			√	√				√			√
١٣. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على اساس تجميعي مع ضرورة اختيار الاسلوب الذي يتطلب ان تحمل الاصول المالية مخاطر ائتمان متشابهة وفق مؤشرات معينة .	٢٠١٨			√			√		√			√
	٢٠١٩			√			√		√			√
	٢٠٢٠			√	√				√			√

المصدر : إعداد الباحثان بالرجوع الى سجلات المصرف

١- ثبات و صدق قائمة الفحص

يعرض الجدول أدناه مستوى ثبات و صدق قائمة الفحص عن طريق معامل الفا كرونباخ و معامل الصدق, إذ يلاحظ من الجدول أن قائمة الفحص تتمتع بمستوى ثبات كبير إذ بلغت قيمة معامل الفا كرونباخ (0.910). كما أنها تتمتع بمستوى صدق

كبير اذ بلغت قيمة معامل الصدق (0.953), كما في الجدول الاتي: **الجدول (١٢)**

قيمة معامل الفا كرونباخ ومعامل الصدق لعبارات قائمة الفحص

عدد الفقرات	الفا كرونباخ	معامل الصدق
13	0.910	0.953

المصدر : إعداد الباحثان بالرجوع إلى مخرجات برنامج SPSS

٢-قياس الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و الاهمية النسبية و معامل الاختلاف لعبارات قائمة الفحص

يعرض الجدول أدناه الأوساط الحسابية والانحراف المعياري و الأهمية النسبية و معامل الاختلاف لقائمة فحص مخاطر الائتمان على وفق متطلبات **IFRS9** للمصارف (عينة البحث) والذي مثلته ١٣ عبارة ، وقد تم منح (٣) نقاط لمستوى مطبق بشكل كامل، في حين تم منح (٢) نقطة لمستوى مطبق بشكل جزئي، وأخيراً تم منح (١) نقطة لمستوى غير مطبق تماماً. وقد تم وضع ثلاثة مستويات لمعرفة مدى التطبيق في المصارف العراقية عينة الفحص ضمن حدود الفئات التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{اعلى قيمة} - \text{ادنى قيمة}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{3-1}{3} = 0.667$$

وحسب الجدول أدناه

الجدول(١٣)

مستويات التطبيق من عدمها

مستويات التطبيق	حدود التطبيق من عدمه
غير مطبق	1 - 1.667
مطبق بشكل جزئي	1.668 - 2.333
مطبق	2.334 - 3

المصدر : إعداد الباحثان بالرجوع إلى مخرجات برنامج SPSS

جدول (١٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية ومعامل الاختلاف قائمة فحص مخاطر الائتمان على وفق متطلبات المعيار (IFRS9) للمصارف (عينة البحث)

المتطلبات على وفق المعيار (IFRS9)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	تسلسل حسب الاهمية	تسلسل حسب الاختلاف	مطبق	مطبق بشكل جزئي	غير مطبق
العبارة ١	2.5	0.879	0.833	0.351	2	4	24	0	8
العبارة ٢	2.5	0.879	0.833	0.351	2	4	24	0	8
العبارة ٣	1.00	0.00	0.333	0	9	1	0	0	32
العبارة ٤	1.00	0.00	0.333	0	8	1	0	0	32
العبارة ٥	2.156	0.627	0.718	0.290	3	3	9	19	4
العبارة ٦	2.625	0.707	0.875	0.269	1	2	24	4	4
العبارة ٧	1.406	0.756	0.468	0.537	6	5	5	3	24
العبارة ٨	1.375	0.751	0.458	0.546	7	6	5	2	25
العبارة ٩	1.406	0.756	0.468	0.537	6	5	5	3	24
العبارة ١٠	1.437	0.800	0.479	0.556	4	8	6	2	24
العبارة ١١	1.343	0.745	0.447	0.554	5	7	5	1	26
العبارة ١٢	1.406	0.797	0.468	0.566	6	9	6	1	25
العبارة ١٣	١.٤٠٦	0.797	0.468	0.566	6	9	6	1	25

المصدر : إعداد الباحثان بالرجوع الى مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول اعلاه , بخصوص العبارة الأولى والثانية أن هناك شبه اتفاق بين المصارف عينة البحث خلال المدة المبحوثة على استيفاء المتطلبات إذ بلغ الوسط الحسابي (٢.٥) و هو كبير نسبياً إذ يؤكد ذلك الأهمية النسبية البالغة (٨٣%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٣٥١) عدم وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هاتين العبارتين مقارنة بالعبارات الاخرى إذ بلغ تسلسلها من حيث معامل

الاختلاف (٤) , وهذا يدل على ان هناك توجه كبير من قبل المصارف عينة البحث نحو تطبيق متطلبات IFRS 9 المتعلقة بوجود مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة, ويرجع ذلك إلى سعي البنك المركزي من خلال لجان الامتثال التركيز على وضع هذا المخصص للمصارف التجارية الخاصة.

فيما يتعلق بالعبارة الثالثة فيلاحظ ان هناك اتفاق كبير بين المصارف عينة البحث خلال المدة المبحوثة على عدم استيفاء متطلبات هذه العبارة اذ بلغ الوسط الحسابي (١.٠٠) و هو قليل نسبياً إذ يؤكد ذلك الأهمية النسبية البالغة (٣٣%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠) عدم وجود تشتت بين المصارف حول عدم تطبيق هذه العبارة مقارنة بالعبارات الاخرى اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (١), كما لاحظ الباحثان ومن خلال تحليل الائتمان المصرفي للمصارف عينة البحث أن هناك عدم شفافية فيما يخص الافصاح عن الأصول المرهونة كضمانات وهذا ما تم تأشيره سابقا لبعض الشركات التي لم تكن الضمانات المقدمة للمصرف كافية وفي بعض الأحيان تكون قيمتها أقل من الائتمان النقدي بكثير.

أما العبارة الرابعة فنلاحظ وجود اتفاق كبير بين المصارف عينة البحث خلال المدة المبحوثة على عدم استيفاء متطلبات هذه العبارة اذ بلغ الوسط الحسابي (١.٠٠) و هو قليل نسبياً إذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٣٣%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠) عدم وجود تشتت بين المصارف حول عدم استيفاء هذه العبارة مقارنة بالعبارات الاخرى اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (١) ,إذ لاحظ الباحثان وعن طريق تحليل القوائم المالية منذ انتقال المصارف عينة البحث الى تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لم تقيم أصولها المالية وادوات الدين (القروض والسندات الخزينة و السندات الحكومية) بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفاعل و ذلك نتيجة عدم توفر سوق نشط لأسعار الفائدة في البيئة العراقية , كما لاحظ الباحثان أن عدم وجود أسواق نشطة لأسعار الفائدة تعد من المعوقات الاساسية لتطبيق المعيار.

أما العبارة الخامسة فكان هناك تطبيق جزئي من قبل المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة لمتطلبات هذه العبارة اذ بلغ الوسط الحسابي (٢.١٥٦) و هو جيد نسبياً اذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٧١%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٢٩٠) عدم وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هذه الفقرة اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٣), حيث لاحظ الباحثان وعن طريق تحليل الائتمان النقدي للمصارف عينة البحث أن هناك نموذج لاستمارة معدة من قبل البنك المركزي لمتابعة حالة كل مؤتمن ومبالغ تسديداته وتصنيفهم حسب (جيد ، متوسط ، دون المتوسط ، رديء ، خاسر) .

بخصوص العبارة السادسة فقد كان هناك اتفاق كبير بين المصارف عينة البحث خلال المدة المبحوثة على استيفاء متطلبات هذه الفقرة اذ بلغ الوسط الحسابي (٢.٦٢٥) و هو عالي نسبياً إذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٨٧.٥%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٢٦٩) عدم وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هذه الفقرة اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٢), إذ لاحظ الباحثان وعن طريق القوائم المالية للمصارف عينة البحث اظهارها التغيرات القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر وبنود حقوق الملكية التزاماً بتطبيق متطلبات **IFRS9**. أما بخصوص العبارة السابعة فان المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة لم تطبق متطلبات هذه الفقرة بشكل كامل, وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي البالغ (١.٤٠٦) و هو قليل نسبياً اذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٤٦%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٥٣٧) وجود تشتت كبير بين المصارف حول استيفاء هذه الفقرة اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٥), كما لاحظ الباحثان ومن خلال تحليل القوائم المالية للمصارف عينة البحث انه هناك التزام بتطبيق متطلبات هذه الفقرة من قبل (مصرف سومر التجاري) خلال عام ٢٠٢٠ على خلاف بقية المصارف التي طبقت متطلبات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جزئي.

بخصوص العبارة الثامنة فإن المصارف عينة البحث خلال المدة المبحوثة لم تطبق متطلبات هذه العبارة بشكل كامل, وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي البالغ (١.٣٧٥) وهو قليل نسبياً اذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٤٥%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٥٤٦) وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هذه الفقرة اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٦), ويلاحظ من خلال قائمة الفحص أن المصارف عينة البحث طبقت متطلبات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة المتمثلة باحتساب الخسائر الائتمانية لمدة ١٢ شهراً بشكل جزئي نتيجة عدم احتسابها على جميع الحسابات التي تدخل ضمن نطاق الاحتساب .

أما العبارة التاسعة فان المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة لم تطبق متطلبات هذه الفقرة بشكل كامل, و هذا ما يؤكده الوسط الحسابي البالغ (١.٤٠٦) و هو قليل نسبياً اذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٤٦%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٥٣٧) وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هذه العبارة اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٥), اذ يلاحظ من خلال قائمة الفحص أنه هناك عدم التزام بتطبيق متطلبات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة المتمثلة باحتساب الخسائر الائتمانية على مدى العمر بشكل جزئي نتيجة عدم احتسابها على جميع الحسابات التي تدخل ضمن نطاق الاحتساب و اقتصارها على (التسهيلات الائتمانية المباشرة و غير المباشرة) مستبعدتاً بقية الحسابات المتمثلة (ودائع لدى المصارف, موجودات مالية بالكلفة المطفأة).

أما العبارة العاشرة فان المصارف عينة البحث وخلال الفترة المبحوثة لم تطبق متطلبات هذه الفقرة بشكل كامل, و هذا ما يؤكده الوسط الحسابي البالغ (١.٤٣٧) و هو قليل نسبياً اذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٤٧%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٥٥٦) وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هذه العبارة مقارنة بالعبارات الاخرى اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٨), كما يلاحظ ومن خلال قائمة الفحص انه هناك عدم التزام بتطبيق متطلبات قياس الخسائر

الائتمانية المتوقعة المتمثلة باحتساب الخسائر الائتمانية على مدى العمر بشكل جزئي نتيجة عدم احتسابها على جميع الحسابات التي تدخل ضمن نطاق الاحتساب و اقتصارها على (التسهيلات الائتمانية المباشرة و غير المباشرة) مستبعدتاً بقية الحسابات المتمثلة (ودائع لدى المصارف, موجودات مالية بالكلفة المطفأة, موجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر, الذمم المدينة ضمن الموجودات الاخرى).

أما العبارة الحادية عشر فان المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة لم تطبق متطلبات هذه الفقرة بشكل كامل, و هذا ما يؤكده الوسط الحسابي البالغ (١.٣٤٣) و هو قليل نسبياً اذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٤٤%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٥٥٤) وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هذه العبارة مقارنة بالعبارات الاخرى اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٧), كما يلاحظ ومن خلال قائمة الفحص لن هناك عدم تطبيق لمتطلبات هذه الفقرة بمخصص خسائر الائتمانية المتوقعة والاعتراف بأي مكاسب استرداد جزء من المخصص ضمن قائمة الارباح والخسائر, انما قام بتنزيلها من حساب تخصيصات متنوعة.

أما العبارة الثانية عشر فان المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة لم تطبق متطلبات هذه العبارة بشكل كامل, و هذا ما يؤكده الوسط الحسابي البالغ (١.٤٠٦) و هو قليل نسبياً اذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٤٦%) في حين يؤكد معامل الاختلاف البالغ (٠.٥٦٦) وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هذه العبارة اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٩), اذ يلاحظ من خلال قائمة الفحص للفترة المبحوثة انه المصارف عينة البحث قد افصحت عن تطبيقها لطريقة احتمالية التعثر في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة .

أما العبارة الثالثة عشر فان المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة لم تطبق متطلبات هذه العبارة بشكل كامل, وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي البالغ (١.٤٠٦) وهو قليل نسبياً اذ يؤكد ذلك الاهمية النسبية البالغة (٤٦%) في حين يؤكد معامل

الاختلاف البالغ (٠.٥٦٦) وجود تشتت بين المصارف حول استيفاء هذه العبارة مقارنة بالعبارات الاخرى اذ بلغ تسلسلها من حيث معامل الاختلاف (٩), كما يلاحظ ومن خلال قائمة الفحص, أن هناك عدم التزام لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على اساس تجميعي مع ضرورة الاعتماد على المؤشرات التي نص عليها المعيار عند اختيار الاسلوب التجميعي الذي يتطلب ان تحمل الاصول المالية مخاطر ائتمان متشابهة لكل اصل مالي من اجل احتساب احتمالية التعثر الموضحة في المعادلة التي اشادت بها تعليمات البنك المركزي المتعلقة بتطبيقIFRS 9 .

بعد تحليل النتائج اعلاه , يتضح لنا أن الوسط الحاسبي لإجمالي العبارات الثلاثة عشر بلغ (١.٦٥٨٧) خلال الفترة المبحوثة للمصارف عينة البحث فإنه يمكن القول أن متطلبات **IFRS9** لا زالت غير مطبقة تماماً في المصارف عينة الفحص , ولا يوجد تطبيق بشكل فاعل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل المصارف عينة البحث، وهو ما يجعل مخاطر الائتمان مرتفعة جدا .

ولغرض التأكد من صحة النتائج أعلاه قام الباحثان بعمل تحليلات إضافية من شأنها ان تؤكد ما تم التوصل اليه , ومن هذه التحليلات الإضافية استخدام اختبار (T) ، من اجل التأكد من صحة النتائج اعلاه , وكما في الجدول أدناه :

الجدول(١٥)

الفروقات المعنوية

البيان	قيمة T	معنوية
تطبيق متطلبات IFRS 9	1.813	0.080

المصدر : إعداد الباحثان بالرجوع الى مخرجات برنامج SPSS

بناءا على الجدول اعلاه , يتضح لنا انه نتيجة لعدم معنوية (T) البالغة (0.080) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوي ٠.٠٥ لذا يمكن القول إنه لا توجد فروق معنوية بين المصارف عينة الفحص من حيث تطبيق متطلبات **IFRS9** , وبالتالي لا

يوجد تطبيق كامل لمتطلبات IFRS 9 من حيث قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل المصارف (عينة البحث).

وفي ضوء التحليل الاحصائي توصل الباحثان إلى أنه: (لايوجد تطبيق كامل لمتطلبات IFRS9 من حيث قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١. توفر متطلبات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS 9 المعتمدة على المبادئ, اطارا واضحاْ يساعد مراقب الحسابات على وضع اجراءات تدقيق واضحة تساعده في التحقق من صحة تصنيف الموجودات المالية و تسجيل عمليات البيع والشراء المتعلقة بها واظهار تغيرات القيمة العادلة في نهاية السنة بصورة صحيحة.
٢. يحتاج مراقب الحسابات الى حجم كبير من العينات المختارة عند تنفيذ اجراءات التدقيق المتعلقة بالتحقق من طريقة الاحتساب المتبعة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة و التأكد من صحة النتائج المستخرجة من اجل الوصول الى التأكيد المعقول حول خلو النتائج من الاخطاء الجوهرية.
٣. يحتاج مراقب الحسابات و فريقه اجراءات اكثر ووقت اطول عند تنفيذه خدمات التاكيد المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب الحاجة الى التحقق من مدى اكتمال و دقة و موثوقية المعلومات التاريخية و الحالية و المستقبلية و طريقة الاحتساب و النتائج المستخرجة.
٤. يتطلب اعداد تقرير خدمات التأكيد وجود مقاييس معينة لخدمات التأكيد لغرض تقديم تقييم موضوعي وشامل عن موضوع المهمة , على أن تمتاز هذه المقاييس بالملائمة والمفهومية والموثوقية .

٥. تواجه المصارف (عينة البحث) صعوبات في قياس مخاطر الائتمان وفق معيار الابلاغ المالي الدولي (IRFS9) منها عدم وجود نظام الكتروني متخصص ، وعدم توافر قاعدة بيانات تفصيلية لكل ائتمان مصرفي .

٦. تلاعب الادارة بالمؤشرات و المعلومات المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة و عدم توفر الادلة الكافية يؤثر على مراقب الحسابات عند ابداء رايه في تقريره النهائي.

ثانيا: التوصيات

١. ضرورة ان يعيد البنك المركزي العراقي النظر في تعليماته من خلال دراسة IFRS 9 (الأدوات المالية) وما يرتبط به من متطلبات التصنيف و القياس و احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للنظر في إمكانية إجراء تعديلات على المعيار على وفق متغيرات البيئة المحلية, من شأنها ان تقلل صعوبات التطبيق التي تواجه المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مما يدفعها الى عدم الالتزام.

٢. ضرورة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 لتحميل وتقدير المخاطر الائتمانية المصرفية المتوقعة بقصد التحوط لها في المصارف (عينة البحث).

٣. ينبغي على مراقب الحسابات الممارس القائم بخدمة التأكيد تخفيف عبء المسؤولية عن عاتقه، وتقليل المخاطر المرتبطة بمسئوليته عن أدائه لخدمات التأكيد، أن يقوم بتقييم المخاطر المرتبطة بقبوله تقديم هذه الخدمة بعناية مع تحديد شروط تقديم الخدمة في خطاب التكليف بدقة واستخدام اللغة التحذيرية عند التقرير عن أداء هذه الخدمة مع تحديد المستخدمين المرتقبين إن أمكن.

٤. ضرورة زيادة التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين القانونيين ومساعديهم للقيام بأداء خدمات التأكيد والتي أصبحت ضرورة في ظل التطورات الاقتصادية والتقنية، وذلك عن طريق إلزام المحاسب القانوني بالحصول على الشهادات المهنية المؤهلة والتي تمكنه من أداء تلك الخدمات في ظل التطورات التقنية.

٥. ضرورة تبني المنظمات المهنية والجهات المسؤولة عن عمل مهنة التدقيق في العراق لإعداد برامج تدريبية لتأهيل المحاسبين علمياً وعملياً وبصورة مركزة عن متطلبات IFRS9 وتفاصيل تطبيقه .

٦. التنسيق بين الجامعات العراقية والشركات المهنية ومكاتب التدقيق الخارجي والملزمة بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق من أجل التعريف بخدمات التأكيد ودورها في الحد من المخاطر الائتمانية المصرفية ، وذلك بالإلزام بتحديد حد أدنى لجودة مخرجات خدمات التأكيد عن طريق جهة مكونة من الأطراف السابقة.

المصادر

١. احمد,عبد الوهاب , "التمويل وإدارة المؤسسات المالية , دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان. ٢٠٠٨.

٢. الاشقر ، مجيد (٢٠٠٩)"مخاطر الائتمان المصرفي مع الإشارة إلى مصرف الرافدين والمصارف المتخصصة في العراق"، دبلوم عالي في إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣. بدران، علي (٢٠٠٥)"الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازلII"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٠٠، تشرين الثاني، بيروت.

٤. الجزائري, نائل رسول سعيد,(السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي), رسالة ماجستير/الكلية التقنية الإدارية , بغداد . ٢٠٠٨.

٥. الحسيني ، فلاح حسن عداي والدوري ، مؤيد عبد الرحمن (٢٠١٠) ، أدارة البنوك مدخل كمي وأستراتيجي معاصر طبعة ١ دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان – الأردن .

٦. الحنفي ، عصماني(٢٠٠٧)"أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية

الدولية والحوكمة الدولية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

٧. الزوام، حسين محسن(٢٠٠٩)المخاطر الائتمانية(الاقتراضية) واثرها في عملية الاقراض والسياسة الاقراضية، مجلة الرشيد المصرفي، العدد السادس، بغداد.

٨. كمال، محمد نواف (٢٠١٣) "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد: ١٧، العدد: ١.

٩. النعيمي، فرج شعبان، السالم، محمد عبي، القضاة، ليث كريم، العمليات المصرفية وادارة المخاطر وفق المعايير المحاسبية، المجلة الاردنية، المجلد ١٣، العدد ٤، ٢٠٠٩.

10. Arens, Alvin A.&Elder, Randal J. & Beasley, Mark S (2018)," Auditing and Assurance Services an Integrated Approach" 16th edition, Pearson education, New York.
11. Cooper ,Robert K. and Deegan M. Pallais,(2004),Are You Ready for New Assurance Services ,Journal of Accountancy: http ://www.ifac.org.
12. Deloitte D،G (2016),"The impact of Recession on the Prediction of Corporate Failure" ،Journal of Business Finance & Accounting، Vol.25 (2)،January،March
13. Hempel, G. H. (2019). Running on Empty: Accounting Strategies to Clarify Capital Values. Stan. L. & Pol'y Rev., 2, 92.
14. Hempel, G. H. (2019). Running on Empty: Accounting Strategies to Clarify Capital Values. Stan. L. & Pol'y Rev., 2, 92.
15. Hodge E. Gist, Winifred D. Scott and Trimbak Shastri, (2009) “External Auditor's Ethical Dilemma: Perceived Threat to Auditor's Responsibility Posed by the Auditor's Allegiance to Corporate Management”, Journal of Accounting, Ethics & Public Policy, No. 14(3).

16. Koch, Timothy W. & MacDonald, Scott (2016)"Bank Management ", 6th Ed, Thomson South Western, USA.
17. O'Dwyer. Boynton ; and Owen. Johnson; (2005),modern auditing: assurance service and the integrity of financial reporting ; eighth ; johan wiley and sons ; new York .
18. Pany Ray, Kurt (2016),"Principles of Auditing & other Assurance Services " 19th, Boston, McGraw-Hill Irwin .
19. Sarkar, Iqbal (2016)"Market Risk, Interest Rate Risk, and Interdependencies in Insurer Stock Returns: A System-GARCH Model", the Journal of Risk and Insurance, Volume 75, Issue 4.
20. Shelly , Thomas C. :(2006), Investigations Inspections and Audits in the Post-SOX Environment, Nebraska Law Review,USA,vol.86,Issue 1,Artcile 3.
21. Simnett, Roger &Roebuck, Peter & Ho, Hui (2009)," Understanding Assurance Service Reports: A User Perspective" Accounting and Finance, 40(3), 211-232.
22. Simnett, Roger &Roebuck, Peter & Ho, Hui (2009)," Understanding Assurance Service Reports: A User Perspective" Accounting and Finance, 40(3), 211-232.
23. Weber, C.V., (2014), " Auditing And Assurance Service : Understanding The Integrated Audit, Carnegie Mellon University .Pittsburgh , Pennsylvania 15213, U.S.A.
24. Weston, J. Fred, Eugene F. Brigham, and Jaime Gomez Mont. Fundamentos de administración financiera. Nueva Editorial Interamericana, 2018.
25. Windsor K. Keinath and Moroney C. Walo, (2012), "Audit Committee Responsibilities Disclosed Since Sarbanes-Oxley", The CPA Journal.
26. Wong ,Robert K. and Millington M. Pallais,(2014),Are You Ready for New Assurance Services ,Journal of Accountancy: http ://www.ifac.org.